

الأسرة الجزائرية والعولمة الوظائف الاقتصادية الجديدة : اختيار أم اكراه

عبد اللاوي ليندة

جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان

الملخص:

ان كم التحولات و التغيرات التي طرأت على الأسر العالمية من جراء العولمة في عصرنا هذا جعلت من الأدوار التي على أرباب الأسر تأديتها تختلف عن الماضي ، و تأتي على قمة هذه القائمة الدور الاقتصادي التي أصبح يقتصر على أرباب الأسر نظرا للتغيرات التي عرفتها الأسرة الجزائرية في مواكبتها لمتطلبات هذا العصر. فبعيدا عن الرسالة الاجتماعية و التعليمية و التربوية التي طالما اقترنت بوظائف الأسرة، أصبحت المرأة اليوم هي المسؤولة الأولى على تسيير ميزانية الأسرة في أغلب الأحيان ، فترتب على ذلك عددا من المسؤوليات التي أثقلت كاهلها أكثر ، تتلخص أساسا في ترشيد الانفاق و الحد من الاستهلاك و محاولة قدر الامكان اعتماد مبدأ الادخار الذي من شأنه توفير الأمان لدى أفراد الأسر و التصدي لأي نوع من الأزمات و الطوارئ.

الكلمات المفتاحية: العولمة - الأسرة - التحولات - الرسالة الاقتصادية - الانفاق - الاستهلاك - الادخار

مقدمة:

شهدت الأسرة الجزائرية على غرار نظيراتها في العالم عموما و دول المغرب العربي على وجه الخصوص تغيرات عميقة أثرت على تركيبتها و الوظائف التي تؤديها داخل المجتمع. فقد نتج عن الظروف الاجتماعية و الاقتصادية التي عاشها المغرب العربي خلال الخمسينية الأخيرة اصلاحات راديكالية موازنة مع الاقتصاد العالمي الذي عرف أزمة عميقة في منتصف الثمانينات . و ان مجمل الاضطرابات و التغيرات السوسيو - اقتصادية التي شهدتها عدة دول أخرى من ضمنها دول المغرب العربي أحدثت فيها تغيرات اجتماعية و اقتصادية و سياسية متفاوتة.

أما على مستوى بلدنا فقد حققت الجزائر اصلاحات طارئة في بداية الثمانينات ، انتهجت لوحدها مخططات و مشاريع تصحيحية و تعديلية و لكن بدون نجاح يذكر. عقبتهما ضجة شعبية عنيفة في أكتوبر سنة 1988 ، سببتها الآثار السلبية للإصلاحات و التسيير الرديء للاقتصاد و التي كان من تبعاتها اصلاحات سياسية راديكالية ، ليتم الشروع و على مضض في مشروع جديد للإصلاحات في البنية الاقتصادية سنة 1994 ، تحت رعاية منظمة النقد الدولية "أفي" و البنك الدولي بمعاودة إعادة هيكلة الديون⁽¹⁾ و يعد صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير من أهم أدوات و أركان ترسيخ مصطلح العولمة و النظام الاقتصادي المعاصر من خلال برنامج التثبيات الاقتصادي*، و برنامج التكيف الهيكلي **. و ان العولمة تحمل في طياتها عدم المغالاة و الاستسلام للغيبيات و إعادة النظر في ترتيبها على سلم الأولويات اللازمة لرقى المجتمع و نهضته⁽²⁾.

على صعيد آخر، فقد اكتسحت العولمة الاعلامية كل الحدود الجغرافية و السياسية للدول بفضل التطور التكنولوجي المتسارع و المتواصل الذي مس كل القطاعات الحياتية ، و ان العولمة زيادة على كونها قاطرة للتنمية فهي قضبان يسير عليها فكر جديد، و هي محرك حقيقي و جهاز قياس لما نطبقه من ممارسات عملية في شتى قطاعات الاقتصاد الوطني. بل انها النتاج الشرعي لتحرير التجارة العالمية و محصلة القوى للعديد من المنظمات الدولية. فالعولمة هي "البديل المقبول للدول النامية في خلاصها من مأزق التخصص في تجارة منتجات أولية متدنية القيمة المضافة"⁽³⁾. فبغض النظر عن ايجابياتها الاقتصادية الا أن لها سلبيات كثيرة على المستوى الثقافي و الحضاري، تتجسد احداها في تحديد أدوار جديدة لأفراد الأسر و اذا أخذنا بعين الاعتبار دور المرأة اليوم فقد ظهرت عليه تغيرات كثيرة و أسندت اليها وظائف و مسؤوليات جديدة تهدف الى ترقية حياة الأسرة ككل في مسيرتها لمواكبة العصر.

1- الآثار الاجتماعية والاقتصادية للعولمة في الجزائر؛

تعتبر الجزائر دولة نامية وهي لم تفلت من أنياب العولمة التي عرفت انتشارا رهيبا في السنوات الاخيرة ، فبات من الحتمي على الجزائر أن تجد مكانتها ضمن دول العالم الجديد من خلال مواكبتها لمختلف التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تفرضها العولمة. و في هذا المجال رصد الديوان الوطني للإحصائيات مجموعة من الخصائص التي يشارك فيها المجتمع الجزائري دولا أخرى أهمها:

- يتشابه المجتمع الجزائري بشكل متقارب مع المجتمعات المغاربية الاخرى المصنفة كدول نامية ، مع فروق ثقافية بسيطة نتيجة الاستعمار والاحتكاك التاريخي مع بعض الاجناس
- يتشابه المجتمع الجزائري مع المجتمعات و الدول العربية خاصة من ناحية الدين و اللغة و الحضارة و هي الأخرى دولا نامية

- تتشابه الجزائر مع معظم الدول النامية من الناحية الاجتماعية والثقافية⁽⁴⁾

أما عن الآثار السلبية للعولمة فهي تتجسد فيما يلي:

- سحق الهوية و الشخصية الوطنية المحلية و اعادة صهرها و تشكيهاها في اطار هوية و شخصية عالمية ، أي الانتقال بها من الخصوصية الخاصة الى العمومية العامة.... بحيث يفقد الفرد مرجعيته و يتخلى عن انتمائه وولائه، و يتنصل من جذوره، و هو ما سبق ان تعرضت له البشرية في مراحل تطورها المختلفة من أسر و عشائر الى قبائل، ثم الى شعوب، ثم الى اقاليم، ثم الى ممالك و امبراطوريات ، ثم الى دولوالآن الى مجتمع عالمي مفتوح
- سحق الثقافة و الحضارة المحلية الوطنية ، و ايجاد حالة اغتراب ما بين الانسان و الفرد، و تاريخه الوطني و الموروثات الثقافية و الحضارية التي أنتجتها حضارة الآباء و الاجداد، أسس فصل الجذور الممتدة، و فصل السطح عن الأعماق، و ايجاد شكل جديد من أشكال الثقافة العالمية التي صنعها البشر جميعا و ليس خاص بأشخاص بذاتهم أو مناطق جغرافية بذاتها⁽⁵⁾

و من هذا المنطلق يمكننا القول أن العولمة بإيجابياتها و سلبياتها قد تركت بصمة عميقة في المجتمعات الدولية على وجه العموم و المجتمع الجزائري على وجه الخصوص ، ففي المجال الاجتماعي مثلا و اذا ركزنا على الوظائف التي تؤديها المرأة داخل الأسرة ، فسوف نرى ان مصير الأسرة بقدر ما أنه يتوقف على دور الرجل في توفير اهم الحاجيات الضرورية لحياة الأسرة اليومية ، بقدر ما أصبحت المرأة اليوم هي المسؤولة الأولى عن ترشيد الانفاق الاسري و التحكم في الاستهلاك من خلال تسيير ميزانية الأسرة المادية بالموافقة بين الدخل و الانفاق. من جانب آخر ، فان خروج المرأة الى عالم الشغل جعلها تحس أكثر بعناء العمل خارج المنزل و بقيمة المال ، فأضحت تشارك الرجل في مسؤولية توفير الموارد المادية و تسييرها في صالح الأسرة.

2- الأسرة الجزائرية في ظل التحديث:

إن مختلف المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و حتى السياسية التي شهدتها العالم تركت حتما أثرا بليغا على تركيبة و وظائف الأسرة الجزائرية و كذا على السلوك الاقتصادي و الاجتماعي و الحضاري لأفرادها . و عن الادخار كثقافة و مبدأ و الذي طالما تبناه الأفراد منذ طفولتهم فقد تعرّض في ظل الظروف السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية الجديدة التي أضفت على حياة الأفراد عناصر ثقافية غريبة غيّرت من مجرى تعامل الانسان مع بيئته و جعلته يتناسى عملية الادخار بطرقها المختلفة و يتحلّى بسلوكيات غير مسؤولة أهمها بل و أخطرها الاستهلاك المفرط و التناهي في اقتناء الكماليات على حساب الضروريات و التي يترتب عنها الكثير من المشاكل المادية و المعنوية. فالأطوار المرجعي يعدّ بمثابة المنظّم و الحيز الذي يساعد على ضبط سلوك الفرد بتحديد الفارق بين ما يرغب في تحقيقه و ما تملّيه عليه الثقافة المحلية التي من شأنها هيكله سلوكه ، فعرفت الجزائر خلال الحقبة الأخيرة تسارعا للمتغيرات المجتمعية على جميع الأصعدة ضمن مسيرة التحديث التي يعيشها المجتمع الجزائري منذ دخول الاحتلال الفرنسي الذي انتهج "سياسة التفكيك الاقتصادي و الاجتماعي"⁽⁶⁾.

و ان التحديث كما يعرفه ريمون بودون ، فهو "مجموعة من التغيرات المعقدة جدا التي تؤثر على جميع المجتمعات الانسانية ، وانه بطريقة متفاوتة و بناء لأوليات انتشار متنوعة جدا اعتبارا من القرن السادس عشر و انطلاقا من أوروبا الغربية"⁽⁷⁾.

أما من منظور الدول النامية ، فهو تلك العملية التي يتحقق بها تحول الاقتصاد من زراعي متخلف الى صناعي خدمي متقدم ، و تتحول بها النظم و الأنساق الاجتماعية في اتجاه تلك التي تعرفها الحضارة الأوروبية الغربية ، و تتطور به الحياة أو نوعيتها بمعنى أدق الى مستويات أفضل ...⁽⁸⁾ فمن هذا المنظور التحديث هو عملية تحول اقتصادي اجتماعي تحاكي تلك التحولات التي وقعت في أوروبا ، و تهدف الى تحسين نوعية الحياة باستخدام مكتسبات التطور العلمي و التكنولوجي.

هذا عن المجال الاقتصادي ، أما على المستوى الاجتماعي و الثقافي فهو أن "يتم الانتقال من نظام التضامن العضوي و أولوية علاقات القرابة الدموية ، و سيادة القيم المتوارثة ، الى دينامية اجتماعية جديدة تسودها قيم و معايير الاستقلال و الحرية النسبية للفرد في اختياراته و بالتالي مسؤولياته الفردية ووعيه الذاتي"⁽⁹⁾.

ان التحديث بهذا المعنى يعتبر تحريراً للأفراد وبعض الفئات الاجتماعية التي تتحمل عبأ العادات والسلطات التقليدية داخل الأسرة والمجتمع . و ان التحديث الذي عرفه المجتمع الجزائري فقد كانت أول خطوة ابان الاحتلال الفرنسي و هو ناجم أساسا عن احتكاك بين ثقافتين مختلفتين كل الاختلاف: الثقافة الجزائرية المعروف عنها أنها تقليدية و الثقافة الأوروبية الغربية الحديثة .

اذن ، فقد طرأت تحولات عميقة مسّت كل الجوانب الحياتية وأحدثت عدة تغييرات على الأسرة الجزائرية سواء في تركيبها أو في علاقاتها الداخلية أو في قيمها الاجتماعية. تندرج هذه التغيرات في إطار التغير الاجتماعي و الانتقال من مجتمع زراعي تقليدي الى مجتمع صناعي حديث.

3- دور المرأة في الأسرة الجزائرية المعاصرة:

ان موضوع الأسرة يكتسي أهمية كبيرة لدى الباحثين ، فيقول أحدهم أن "الاهتمام بقضايا الأسرة يعتبر مدخلا جيدا حسن الدلالة والتعبير عن مشكلات الوطن العربي ، كما يقدم بالنسبة لنا مادة غنية للتأمل واستخلاص القيم و العبر عن الصلة بين الأسرة وتطور المجتمع المعاصر من جانب وبين القيم ، اذ تشهد أحوال القلق والاضطراب بين الخوف والرجاء وبالتالي تعيش الأزمة التي تجتازها من جانب آخر"⁽¹⁰⁾ . وفي مسيرتها تلك ، لا يقل دور المرأة أهمية عن الرجل ، بل وان مسؤولية المرأة في تلقين أفراد أسرتها مبادئ الادخار وترشيد النفقات والاستهلاك المعقول من أصعب التحديات التي قد تواجهها.

3- 1- مبادئ الادخار: أما عن الشق الأول و هو الادخار ، فقد أبرز التاريخ البشري أهميتها داخل المجتمعات الانسانية ومزاياها في حياة الأفراد والأسر وتعد هذه الدراسات قليلة في المجتمعات العربية لأننا لم نتفطن لمزاياه و دوره الفعال في الدفع بعجلة التنمية لنا في السنوات الأخيرة . أما على المستوى الفردي فكل منا نشأ على مبدأ الادخار و لكن بدرجات متفاوتة ، و ان حافظات النقود ، و الحاصلات (من خشب و فخار و حديد) و اللعب و الاكياس التي تهدى للطفل بغرض حفظ المال و ادخاره طريقة فعالة في تحفيزه على تعلم الاقتصاد وحسن التدبير بحفظ المال وعدم تبذيره⁽¹¹⁾ من منا لم يشجع على ادخار أكبر قدر من المال في حالة من المنافسة مع الاخوة أو الاقرباء أو الأصدقاء ، وهذا ما يزرع في الطفل ما يسمى بأساسيات الاقتصاد في أبسط أشكاله و هو بمثابة ميكانزمات تقليدية لتفعيل ثقافة الادخار في المجتمع. فالادخار ثقافة شعوب قبل أن تكون سياسة أفراد و هو ترتيب للأولويات الحياتية و تخطيط للمستقبل بهدف تحقيق الراحة و الأمان و ان مسؤولية تعليمه و تلقينه للأطفال تترتب على الأم من خلال التنشئة الاجتماعية على مستوى الأسرة في نماذج الحياة اليومية من ادخار مصروف اليوم إلى عدم التبذير في الأكل و الشرب و غيرها من الامثلة الحية و التي تجسد المبادئ الأولية للادخار داخل الأسرة. و في ظل الحديث عن الادخار، وتفاوت الآراء بين مؤيد وعاجز عن تبنيه كسياسة قابلة للتنفيذ.

وفي هذا الإطار، يقول الدكتور "موسى الشلال" الذي اهتم بمسألة الادخار في العالم العربي : "...إن الادخار مثله مثل أي سلوك مكتسب، يتعلمه الطفل أولاً داخل أسرته الصغيرة ومن ثم يصقله المجتمع الكبير بعد ذلك..." . ويضيف: "...إذا لم تقم الأسرة بتعليم أطفالها هذا السلوك، فسيصبح من الصعب عليهم العمل به عندما يكبرون..." ، لافتاً إلى أن

"...الأسرة مسؤولة عن تعليم أطفالها مفهوم الادخار وشرح فوائده، منذ نعومة أظافرهم حتى يصبح من العادات المتأصلة فيهم، والتي يصعب التخلي عنها"⁽¹²⁾ ويسوق الشلال أهم الأسباب التي تدفع الأسرة العربية إلى تجاهل سياسة الادخار في تربيتها لأبنائها، فيجد في عدم دراية الوالدين بأهمية الادخار، سبباً مهماً في إنتاج عقلية جاهلة بقيمة الادخار، إضافة إلى فقدان الأهل القدرة والإرادة على تعليم أطفالهم تلك القيم التي تتعلق بالتربية والتعامل الصحي مع المال كونه قيمة أكثر منه وسيلة صرف وتبذير. ومن خلال دراساته لغياب الوعي لدى الأسر العربية عموماً بمزايا الادخار على حياتهم يقول أيضاً "...ان ابتعاد الفرد عن الادخار لم يأت من فراغ..."، ويعلق مشيراً إلى أن "...الفقر والوضع الاقتصادي المتدني، الذي لا يسمح للأغلبية العظمى من الأسر في الوطن بالادخار، كبر حجم الأسرة العربية، تعلق المجتمعات العربية المعاصرة بالمظاهر والشكليات، ارتفاع الأسعار بشكل مذهل، ارتفاع تكلفة التعليم، تميز الأسواق العربية بالطابع الاستهلاكي السريع." هي من أكبر العوائق التي تقف حجرة عثرة أمام تنامي ثقافة الادخار في الدول العربية"⁽¹³⁾

ويقول أيضاً أن "الدراسات الاجتماعية والاقتصادية في هذا المجال تؤكد، أنه كلما زاد دخل الأسرة العربية زادت مشترياتها من الإلكترونيات المختلفة". ويضيف: "لهذا، فإن المجتمعات العربية المعاصرة، هي نتائج الثقافة العربية السائدة التي لم تدخل مفاهيم الادخار في قواميسها بعد." كما يجد الدكتور الشلال أنه "من الضروري أن نقوم بتدريب أبنائنا على الادخار، وذلك باتباع الخطوات التالية:

- تشجيع الأطفال دون العاشرة على استقطاع جزء صغير من مصروفهم بشكل دوري، ووضعه في ما يسمى الحصالة، ليتعلم كيف يدخر.
- تشجيع الطفل فوق العاشرة على فتح حساب في أحد المصارف، ويستحسن أن يقوم الطفل بفتح الحساب مع والده، فيقوم فعلياً بملء الطلب وتوقيعه وتسليمه لموظف المصرف، إضافة إلى تشجيع الطفل بعد ذلك على وضع جزء من مصروفه الدوري في حسابه بمتابعة دائمة من جانب الوالد أو الوالدة."⁽¹⁴⁾

3-2- **ترشيد الانفاق:** ألا وهو ترشيد الانفاق، فهذا يؤسس أحد الأمور الجوهرية التي يحثنا عليها ديننا الحنيف، لان مبدأ الادخار لا يقتصر فقط على ادخار الأموال والمؤمن والمعادن النفيسة ولكن يأخذ أشكالا أخرى مختلفة، قد تذهب الى التحكم في الانفاق والاستهلاك وعدم التبذير والتقتير. ان التخوف الكبير من المستقبل قد يشكل حاجساً لدى بعض أفراد مجتمعنا، مما يدفعهم الى محاولة ادخار أكبر قدر من النقود والأموال لتوفير الأمان المادي - على الأقل - . اذن، هناك صنف من الناس من يدخر من أجل ترك بعض الأموال للورثة، ولكن هذه الفكرة تحولت اليوم الى الانفاق على تعليم الأطفال واعدادهم الفكري والثقافي والمهني، وهذا يمثل أكبر قيمة وأوفر مردوداً من التصرف برأس مال نقدي"⁽¹⁵⁾

بمعنى أن ترك رأس مال ثابت على حد تعبير كارل ماركس أحسن من ترك رأس مال نقدي ناقد، وعليه تسعى الامهات اليوم الى تبني سبل ترشيد الانفاق لتوفير ما يمكن ادخاره في هذا السبيل. يتوافق هذا ما يقوله المستشار

الاقتصادي الشهير زيد بن محمد الرماني أن تعلم الاقتصاد المنزلي يندرج تحته عدة فروع مثل أصول إدارة المنزل واقتصاديات الأسرة، وهو ما ينعكس بالإيجاب على أحوال الأسرة كلها، ففي دراسة له يقول إن الاقتصاد المنزلي بمجالاته المختلفة من تغذية وملابس وإدارة منزل ورعاية الطفولة يهتم بالأسرة التي هي نواة المجتمع ومن أهداف الاقتصاد المنزلي تربية الطفل والمرأة والأسرة مجتمعة تربية إسلامية وغرس المبادئ والقيم الإسلامية السمحة في أذهان وعقول الناشئة ولا شك أن الاقتصاد المنزلي له علاقات كبيرة بالاقتصاد الوطني الأم، فإن تعلم الفرد طرق تصنيع الأطعمة وحفظها يساعد على زيادة دخل الأسرة. وإن دراية الفرد باقتصاديات الأسرة ومواردها البشرية والمالية والتخطيط السليم للإنفاق يؤثر بدوره على الاقتصاد الوطني ثم إن تصنيع الملابس للأسرة يعمل بدوره على تقليل المنفق على الملابس فيزيد دخل الأسرة.⁽¹⁶⁾ ويقول الدكتور حسين شحاتة: "تلعب ربة المنزل دوراً مهماً في إسعاد أسرتها، وذلك بإدارتها الحكيمة لشؤون المنزل وتدبير مصروفاته وصحة أفرادها. فالمنزل هو المكان الذي يسعد فيه جميع أفراد الأسرة. ومن العوامل المساعدة على توفير السعادة في الأسرة الناحية المادية من حيث تقدير دخل الأسرة وتنظيم ميزانيتها بحيث توفر جميع حاجات ومتطلبات الأسرة، للمحافظة على صحة الأفراد، وتأمين الملبس والسكن المريح. وبما لبيت لاهتمام الأسرة بتخصيص مبالغ مالية للتوفير والادخار لوقت الحاجة والطوارئ المفاجئة، إذ إن ربة المنزل الواعية هي التي توزع ميزانية الأسرة على الأبواب اللازمة للإنفاق".⁽¹⁷⁾

إن الادخار الأسري مهمة المرأة أكثر من الرجل، كلاهما مسؤول عن الأمور الاقتصادية للأسرة وهذا في إطار تأدية هذه الأخيرة لوظائفها الأساسية، وعلى ذكر وظائف الأسرة لا بد من ذكر أهمية النصوص المستمدة من القرآن الكريم والسنة والتي تبين قواعد الرعاية والحفظ بما يقوم التنشئة الاجتماعية الصحيحة؛ بما فيها الضوابط التي لا يمكنها أن تؤدي دورها في غياب المحضن الأسري الذي يجمع أفراد العائلة الواحدة لتحقيق المقاصد الشرعية.

فوجود الأسرة وتعدد الأفراد فيها، تتحدد وظيفة كل فرد في هذه الأسرة، حقوقاً وواجبات، بما يحقق التكامل الذي يتكفل بالنسل رعاية وتنشئة ومن هنا تنبثق وتتأسس وظائف الأسرة وتتحدد الأولويات والمسؤوليات. حيث يعد مجيء الأولاد الانتقال بالأسرة إلى عهدها الذهبي، وهو "عهد الاستقرار والفهم الصحيح للحياة الأسرية، والإدراك المباشر لمسؤولياتها"⁽¹⁸⁾، مما يتطلب تغيراً في مسؤوليات الزوجين، من فردين إلى مسؤولين على رعاية وتنشئة نسلهما.

تشير الدكتورة "نعمت مشهور" أستاذة الاقتصاد تأكيداً لأهمية الأسرة في الاقتصاد: "هناك مجال معرفي ومستقل ومُعترف به عالمياً وهو ما يسمى الاقتصاد المنزلي وتندرج تحته عدة تخصصات مهمة في جميع مستويات التعليم العام والجامعي والعالي ومن أبرز هذه التخصصات إدارة المنزل واقتصاديات الأسرة والتنمية البشرية والغذاء والتغذية والإسكان والتأثيث والديكور والملابس والمنسوجات والتدريب للمهن ذات الصلة ومن هنا تعتبر الأسرة وحدة اقتصادية مهمة في المجتمع. إن التخطيط الاقتصادي للأسرة مطلب ضروري لكل الأسر ويجب أن يُربى عليه الأبناء لأن متطلبات الحياة كثيرة ولا تنتهي ولهذا وجب أن تكون هناك إدارة وتخطيط للصرف والترشيد وخصوصاً في وقتنا الحاضر للارتفاع الملحوظ في بعض الأشياء المهمة في حياتنا فيجب على الزوج والزوجة التفاهم في مصروفات الأسرة وتحديداتها والتخطيط لها حتى يسير مركب الأسرة دون أن يفرق، فالزوجان العاقلان هما اللذان ينجحان في قيادة أسرتهما إلى بر الأمان من

خلال التخطيط المالي الجيد بحيث يتجنبان الاستدانة وفي نفس الوقت ينجحان في تكوين مدخرات مالية تنفع الأسرة في الظروف المالية الصعبة⁽¹⁹⁾.

ان غلاء المعيشة اليوم و الارتفاع الرهيب للأسعار مؤخرًا يدلنا على واقع صعب يعيشه الأفراد من ذوي الدخل الضعيف و المتوسط. فنرى أن بعض الأسعار تضاعفت وخصت الأساسيات من المواد الأكثر استهلاكًا في مجتمعنا، و أصبح الجزائري في معركة يومية يحاول من خلالها ترشيد نفقاته و توجيهها نحو الأولويات والضروريات.

1- تنامي ظاهرة الاستهلاك داخل الأسرة :

لقد أخذت دراسة سلوك المستهلك أهمية كبيرة لدى المنظمات في الوقت الحاضر حيث أنها تحاول إنتاج ما يرغب به وما يلبي حاجاته ، ولكن عملية التنبؤ بسلوك المستهلك والوقوف على إجراءات قرار الشراء تعتبر من المسائل البالغة التعقيد وذلك لتداخل وتشابك العوامل التي تؤثر عليه ولقد أكدت المدارس السلوكية أن القرار هو تعبير عن السلوك الإنساني للفرد، لذلك نستطيع التعرف على سلوك المستهلك من خلال التعرف على سلوكه كفرد ، و لهذا السبب احتل موضوع سلوك المستهلك مكانة كبيرة لدى الباحثين ،وان دراسة سلوك المستهلك ، لا يقصد به وضع القواعد التي يجب أن يلتزم بها المستهلك في تصرفاته ، فتصرف المستهلك يؤخذ كحقيقة مسلم بها عندما تقوم نظرية المستهلك بتفسير هذا السلوك. قد نجد العديد من المفاهيم المتعلقة بسلوك المستهلك من وجهة نظر علماء الاقتصاد كانت مرتكزة على مفهوم واحد وهو أن يكون المستهلك رشيدا اقتصاديا ، أي أن الفرد يتصرف بشكل عقلاني لتعظيم أو تحقيق أقصى الفوائد عند شراء سلعة أو خدمة ما⁽²⁰⁾ وفي ذه النقطة ، يرى كينز أن الدخل = الاستهلاك + الادخار و هو يقول أيضا أن الادخار = الدخل - الاستهلاك إذن الادخار = الاستثمار⁽²¹⁾

وبالتالي هناك عدة عوامل يتأثر بها حجم الاستهلاك ، ويمكن تصنيف هذه العوامل إلى نوعين . أولهما عوامل كمية قابلة للقياس وهي تتمثل في الدخل وتوزيعه ، وسعر السلعة ، وأسعار السلع الأخرى (البديلة) ، أما العوامل الأخرى فهي غير قابلة للقياس كأذواق المستهلكين ، وتقاليدهم وحتى البيئة والموقع الجغرافي والمناخ. كما أن أنماط الاستهلاك والموقف من الموارد بصفة عامة و استخدامها و استغلالها يختلف من طبقة اجتماعية الى أخرى، إذ تلعب الطبقة الاجتماعية دورا هاما في زيادة أو قلة أنماط الاستهلاك .

تعني كلمة المستهلك في التحليل الاقتصادي تلك الوحدة الاقتصادية الفردية التي تقوم بعملية الإنفاق الاستهلاكي في المجتمع ، والمستهلك قد يكون فرداً أو أسرة تكتسب دخل معين يخصص لإنفاق أفرادها على السلع والخدمات الاستهلاكية النهائية . لكن سبب تنامي الاستهلاك لدى أفراد الأسر اليوم هو الانغماس و الاندفاع في اقتناء الكماليات بمبالغ خيالية تفوق بكثير امكانياتهم المادية ، بل و تدفعهم في أحيان عدة الى الاقتراض من المعارف والاقرباء. ان هذه المغالاة في الكماليات سمة من السمات الخاصة ببعض الدول الغربية و على رأسها المجتمع الأمريكي ، و هو من بلور أفكار النظام الرأسمالي بتوليد حاجات استهلاكية جديدة لدى أفرادها، فكلما زاد الطلب عليها كلما ارتفع الإنتاج و بالتالي تحقيق رؤوس الأموال .

أما بالنسبة لمجتمعنا ، فالأمر مختلف ، لأن هذا السلوك الجديد ظهر في ظل افتتاح السوق و العولمة ، وهما عاملان يدفعان الأفراد الى محاكاة المجتمع الغربي في كماليات عدة ، نحن في غنى عنها ، كالأسفار الى خارج البلاد كل عطلة صيف واقتناء أحدث وأعلى السيارات والكهرو- منزليات سواء بالتنقيط لعدم وجود المال لذلك او بالجوء الى الاقتراض والسلف من المعارف والأصدقاء .

وبهذا ، فإن كثرة الاستهلاك والإسراف والتبذير في الأسرة ينعكس أثره ليس على الأسرة فحسب ، بل وعلى الوضع الاقتصادي العام في المجتمع والدولة ، فترتفع القوة الشرائية في السوق نتيجة الإنفاق والاستهلاك المرتفع و تنخفض قيمة النقد وترتفع أسعار السلع والخدمات ، فيتصاعد حرمان الاسر ذوي الدخل الضعيف وتغرق في الديون والمشاكل الاجتماعية ، كما تواجه العملة حالة التضخم النقدي ، مما يتمخض عنه الكثير من المشاكل السياسية والأمنية والأخلاقية .

إن ضعف ثقافة الادخار لدى بعض الأفراد تتسبب في تنامي ظاهرة الاستهلاك التي تعطي الاولوية للكماليات على حساب الضروريات ، ويعود ذلك الى ضعف الوعي الاقتصادي لدى الأفراد ، فليس كل ما تراه العين وتشتهيه النفس يجب علينا الحصول عليه ، لأن النفس البشرية جبلت على حب التملك ولكن العقل وحسن التصرف يمعنان في احتياجات الفرد اليومية والمستقبلية ، ليصبح أكثر تفهماً لظروفه الآنية وتطلعاته المستقبلية .

خاتمة :

يقول المفكر الأمريكي "آلفن طوفلر" : "إن انتعاش وازدهار المؤسسة الاقتصادية العائلية ليس عابراً أو مؤقتاً ...إننا ندخل في العصر ما بعد البيروقراطية وفيه تكون الأسرة الاقتصادية العائلية أحد أهم الحلول للمشكلة الاقتصادية..."⁽²²⁾ . تعبر هذه المقولة عن مكانة الاسرة كمؤسسة اقتصادية ودورها في انعاش اقتصاد الدول ككل . لكن ، الظروف التي فرضتها العولمة على الاسرة اليوم و ما انجر عنها من تبعيات لم يترك الخيار أمام الآباء و الأمهات لممارسة أدوار اقتصادية تعليمية وتربوية جديدة ، بل و تم فرضها عليهم بالإكراه ، لأن ظاهرة تنامي الاستهلاك اليوم ، جعلت من متطلبات هذا الجيل من الأبناء أكثر فأكثر ، وعلى خلاف زمن كان فيه الأبناء يخضعون لسلطة الوالدين في اختيار و اقتناء الأنسب من مأكول وملبس وغيرهما من الضروريات ، أصبح هذا الجيل يفرض بكل قوته متطلباته العصرية باقتناء "الماركات" العالمية وبأثمان غالية تفوق بكثير الامكانيات المادية للأسرة . لكل هذا ، و في ظل التغيرات السوسيو-اقتصادية الراهنة ، نحن في مرحلة لا بد من الاسراع فيها لتبني سياسات سياسية ، اجتماعية و اقتصادية حكيمة داخل أسرنا و التي من شأنها تفعيل كل الآليات و الميكانزمات التي تساعد أرباب الاسر على تأديتهم لرسالتهم الاقتصادية الجديدة على أكمل وجهها ، لأن تحول مجتمعنا هذا انما يعود أساسا الى تدني ثقافة الادخار وانتشار بعض السلوكيات المالية السلبية و المظاهر الاستهلاكية الزائدة التي تضخم من حجم التحديات التي أضحت تواجه الأسر الجزائرية اليوم ، و تثقل كاهل الولدين بعدد من المسؤوليات المادية و المعنوية الجديدة من حيث توعية أبنائهم بضرورة التعامل مع متطلبات الحياة المعاصرة بكل ما تحمله من مشاكل وأزمات .

الإحالات والهوامش :

1 - Layachi Azzedine, Economic crises and political change in North Africa, Editions Westport connecticut, London, 1984.

* تعتمد فكرة التثبيت الاقتصادي على تحليل العلاقة بين مشاكل المديونية المتراكمة و التعديلات في هيكل الاقتصاد و انعكاس ذلك على ميزان المدفوعات و الموازنة العامة للدولة الآجال القصيرة . فينصح صندوق النقد الدولي عامة الدول التي تعاني من بعض الاختلالات الهيكلية أو من المديونية المرتفعة و تطلب الاقتراض منه بما يلي :

العمل على الحد من النفاق العام على الصحة و التعليم و الخدمات الاجتماعية و الدفاع
التحكم بالسيولة النقدية بالعمل على السيطرة على غرض النقد و الائتمان المحلي بما في ذلك زيادة الفائدة على الودائع المحلية
** يشرف البنك الدولي على متابعة تنفيذ برنامج التكيف الهيكلي من خلال الاعتماد مفاهيم النظرية الاقتصادية في تخصيص و توزيع الموارد و أهم الاجراءات التي يلح عليها البنك الدولي و التي تفيد في تطبيق هذا البرنامج تتركز على المطالبة بما يلي :
الحد من الملكية العامة على حساب توسيع الخاص و تحميل مسؤولي البنك الدولي مسؤولية التشوهات و الاختلالات الاقتصادية الداخلية
ضرورة العمل على تحرير التجارة و زيادة الصادرات لأنها شرط أساسي لزيادة الانتاجية كما يؤكد البنك الدولي على ضرورة المنافسة و تخفيض الرسوم الجمركية و العمل على التوسع في تمثيل الوكالات الأجنبية.

2 - ت. رياض حسن ، تأليف سنج كفاجيت ، عولة المال ، دار الفارابي للنشر ، لبنان ، 2001 ، ص 118.

3 - Warnie , Jean pierre, La mondialisation de la culture, ed . La découverte, Paris, p 94.

4 - سكان الجزائر ، ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة ، على الرابط الالكتروني www.ONS. dz

5 - طاحون ، زكي ، بينات ترهقها العولة ، المكتب العربي للبحوث و البيئة ، القاهرة ، 2003 ، ص 312.

6 - انظر : عدي الهواري ، الاستعمار و سياسية التفكيك الاقتصادي و الاجتماعي (1830 - 1960) ، ترجمة جوزيف عبد الله ، دار الحداثة ، بيروت ، 1983.

7 - ريمون بودون و فراسوا بوريكو ، المعجم النقدي لعلم الاجتماع ، ترجمة سليم حداد ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1986 ، ص 148

8 - عزت حجازي ، الشباب العربي و مشكلاته ، سلسلة عالم المعرفة ، رقم 05 ، ط 2 ، المجلس الوطني للثقافة و للفنون و الآداب ، 1985 ، ص 6

9 - محمد سبيلا ، التحديث و تحولات القيم في أكاديمية المملكة المغربية ، أزمة القيم و دور الأسرة في تطور المجتمع المعاصر ، سلسلة الندوات ، مطبوعات الأكاديمية المملكة المغربية ، الرباط ، ربيع 2001 ، ص 368.

10 - أحمد أبو زيد ، ابن البوسطجي ، بيار بورديو و التجربة الجزائرية ، مجلة العربي ، العدد 530 ، بتاريخ يناير 2003 ، ص 118.

11 - سعيد بن سعيد العلوي ، الأسرة و القيم في العالم اليوم ، في أكاديمية المملكة المغربية ، أزمة القيم و دور الأسرة في تطوير المجتمع المعاصر ، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية ، سلسلة الدورات 'الدورة الربيعية' ، لسنة 2001 ، الرباط ، ص 303

12 - علي العمودي ، تعميق ثقافة الادخار ، جريدة الاتحاد ، تاريخ النشر : الأحد 29 يناير 2012 على الرابط الالكتروني <http://www.alittihad.ae/columnsdetails.php?category=1&column=3&id=9931&y=2012#ixzz1l2cck2h2>

13 - المرجع نفسه .

14 - المرجع نفسه .

15 - روجيه درهيم ، مدخل الى الاقتصاد ، ترجمة : سموي فوق العادة ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، و منشورات عويدات ، بيروت ، بدون تاريخ ، ص 53.

16 - زيد بن محمد الرماني ، الثقافة الإنفاقية تجنب الأسرة مخاطر تقلبات الأسعار ، بتاريخ 2010/7/3 ، مقال منشور على الرابط الالكتروني : <http://www.alukah.net/Web/rommany/0/23280/#ixzz2tft5dtM2>

17 - المرجع نفسه .

- 18 - السمالوطي، نبيل محمد توفيق: الدين والبناء العائلي - دراسة في علم الاجتماع العائلي، ط1، دار الشروق للنشر، جدة، 1981، ص 195
- 19 - زيد بن محمد الرماني، الثقافة الإنفاقية تجنب الأسرة مخاطر تقلبات الأسعار، مرجع سابق.
- 20 - حمودي علي، دراسة حول الإنفاق الاستهلاكي للأسر الجزائرية حسب مسح الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2000، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: الإقتصاد القياسي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2005، ص1.
- 21 - Maurice roy, théorie générale Keynes, ed Hatier, paris, 1972, p 34
- 22 - Alvin Toffler: "les nouveaux pouvoirs, savoirs , richesses , et violences à la veille du XXI ème siècle", Ed Fayard, Paris ,1991, P 287-301